

تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الإنساني في مالي

Implications of state failure on human security in Mali

برحال حواء^{*1}BERREHAL Haoua^{*1}

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، (الجزائر)

مخبر الأمن الإنساني

haoua.berrehal@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/01

تاريخ الإرسال: 2022/09/17

Abstract :

This article discusses the implications of state failure on human security in Mali. Indeed, international reports indicate that Mali is one of the most failing countries in the world. Moreover, this study aims to identify the origins of insecurity in Mali, which are, on the one hand, the results of the colonial era and, on the other hand, the country abundant natural riches, which have made the country a source of international rivalries.

Keywords: failed state, human security, Mali

ملخص:

يناقش هذا المقال مفرزات الفشل الدولاتي على الأمن الإنساني في مالي، لا سيما وأن مالي من أكثر الدول فشلا في العالم وفقا للتقارير الدولية. كما سيتم تحليل مصادر اللأمن في مالي والتي تعود بالأساس إلى الحقبة الإستعمارية وإلى الموقع الجغرافي لمالي ومواردها الطبيعية، إضافة إلى التنافس الدولي في مالي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة، الأمن الإنساني، مالي.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

لقد بدأ الاهتمام الأكاديمي يتزايد في الآونة الأخيرة بدراسة قضايا منطقة الساحل الإفريقي، وقد تزامن ذلك مع تصاعد وتيرة بعض التهديدات العابرة للحدود والتي صارت شأنا عالميا، يشترك فيه فواعل عدة، كل حسب مصالحه ودرجة انكشافه على ما يحدث في هذه المنطقة، سواء كان بعيدا أو قريبا منها، ذلك لما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي من مشاكل على عدة مستويات وفي عدة قطاعات. هنا حضيت القضايا الأمنية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي باهتمام دولي واسع، لا سيما على اعتبار أن المضامين الحديثة للأمن لم تعد تدل على التأمين من المخاطر التقليدية فحسب، بل اتسع مفهوم الأمن ليشمل عوامل ومحددات لم تكن في السابق محسوبة على الهواجس والاهتمامات الأمنية للدول.

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق قيمة علمية تتمثل في تحليل آثار الفشل الدولاتي على أمن الإنسان في مالي، على اعتبار أنها أنموذج للدولة في الساحل الإفريقي التي لطالما اعتبرت من أخطر مصادر التهديدات الأمنية في العالم وفي الوقت نفسه من أهم مصادر المواد الأولية الحيوية في العالم، فهي من أغنى مناطق العالم وفي الوقت نفسه من أخطرها على الأمن الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، في ذات السياق تطرح الإشكالية كالتالي:

ماهي تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الإنساني في مالي؟

لتحليل الإشكالية تطرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هو الأمن الإنساني؟
- 2- ما هي الدولة الفاشلة؟ وهل مالي دولة فاشلة؟
- 3- ما هي أبرز سمات الوضع الأمني الشامل في مالي؟
- 4- ما هي أهم آثار الدولة الفاشلة في مالي على أمن الإنسان فيها؟

5- ما هي سبل إرساء دعائم الأمن الإنساني في مالي؟

لتوجيه الدراسة نفترض أنه:

كلما زاد العجز الوظيفي للدولة كلما غابت فيها مقومات الأمن الإنساني.

وللإحاطة بحيثيات الموضوع نرتب الأفكار في الخطوة التالية:

I. الدولة الفاشلة والأمن: قراءة نظرية في التداعيات.

II. قراءة في الوضع الأمني في مالي وحركياته.

III. مفرزات الفشل الدولتي على أمن الإنسان في مالي.

IV. نحو إرساء دعائم الأمن الإنساني في مالي.

سنتعرض بالشرح لهذه العناصر بمساعدة مجموعة من الأدوات المنهجية، كمفهوم

الأمن الإنساني والدولة الفاشلة، إضافة إلى المقاربة النظرية التفسيرية لكل من الدولة الفاشلة والأمن الإنساني، بالإضافة إلى توليفة من المناهج مؤلفة من المنهج التاريخي الذي استعمل عند الرجوع إلى بعض الأحداث الداخلية في مالي وكذا عند الحديث عن حركات انعدام الأمن في مالي، إضافة إلى منهج دراسة الحالة لدى تناول حالة مالي كمثال لتحليل الإشكالية المطروحة، كذلك استخدم المنهج الوصفي الذي استخدم في وصف الوضع الإنساني في مالي.

2. الدولة الفاشلة والأمن الإنساني: قراءة نظرية في التداعيات

1.2 مفهوم الأمن الإنساني:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني على خلفية ضرورة توسيع مفهوم الأمن التقليدي، حيث

برزت بعض المستجدات في النظام الدولي، ففي بداية تسعينات القرن الماضي ظهرت

تهديدات أمنية جديدة، أثرت مباشرة على أمن الأفراد والجماعات البشرية، حيث لم تعد التهديدات الأمنية عسكرية بل صارت ذات طبيعة إقتصادية وبيئية وإثنية وغيرها¹.

هنا صار الموضوع المرجعي للأمن هو الفرد، بل وأكثر من ذلك صارت الدولة أكثر جهة مهددة لأمن الفرد، فصار الهدف الأساسي للفرد تحقيق إنعتاقه أو تحرره emancipation. من خلال هذا الطرح للأمن تصبح الدولة وسيلة لتحقيق أمن الفرد، أي أن الهدف النهائي للدولة هو حماية الإنسان والمجموعات البشرية. وقد عبر الباحث عزمي بشارة عن ذلك بقوله أن الأمن لم يعد مقتصرًا على ارتداء الزي العسكري ووجود حكومة عسكرية ونظام تعليمي يخص الجميع وتاريخ رسمي موحد، كمكونات حصرية للدولة الآمنة، وهو ما تعتقده العديد من الدول لاسيما دول العالم الثالث².

في هذا السياق يقول أوليفر ويفر **Waeber Ole** أن "الأمن الاجتماعي معرّض للتهديد أكثر من أمن الدولة بفعل مجموع الظواهر العولمية لاسيما منها الإنصهار القيمي والتمازج الثقافي، والهجرة لأن المهاجرين يهددون الهوية الوطنية والثقافية، كما يؤثرون سلبًا على مختلف البنى الديمغرافية للدول المستقبلية للمهاجرين ما يفرز توترات واضطرابات إجتماعية".

كان رواد النظرية النقدية الاجتماعية السابقون في توسيع مفهوم الأمن وتطوير مفهوم الأمن الإنساني، فقد عمل روادها أمثال باري بوزان **Buzan Barry** أوليفر ويفر على تحليل أسباب التحول من أمننة الدولة إلى أمننة الفرد بناءً على تغير طبيعة التهديدات الأمنية، وقد كان أساس البحث الذي قام به كل من بوزان وويفر هو البحث في تداعيات ظاهرة الهجرة على المجتمعات المستقبلية³. كما كانوا السابقين في جعل مفهوم الأمن مفهومًا متعدد القطاعات أو الأبعاد التي تعتبر شرطًا أوليًا لتحقيق الأمن الإنساني، وهي:

الأمن الإقتصادي: ويعني توفر الحاجات الإنسانية الأساسية المادية أساسا، وتوفر دخل يكفي لسد هذه الحاجات.

الأمن الغذائي: وهو غير منفصل عن سابقه، ويعني أن يكون لدى كل الناس وفي كل وقت الغذاء الأساسي، إضافة إلى توفر القدرة الشرائية للأفراد

الأمن الصحي: ويعني توفر الخدمة الصحية بأسعار معقولة.

الأمن البيئي: ويعرف بنقص الموارد، والكوارث البيئية وكذا تغير المناخ.

الأمن الشخصي: ويعني السلامة البدنية المباشرة للفرد.

الأمن السياسي: ويحيل إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية.⁴

2.2 مفهوم الدولة الفاشلة:

لقد برز الإهتمام بظاهرة الدولة الفاشلة غداة نهاية الحرب الباردة، حين صارت أفقر الدول في العالم هي المصدر الأساسي لأخطر التهديدات الأمنية في العالم، فهي دول غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية، لما تعانيه من إختلالات وظيفية وسياسية وقانونية واقتصادية... هنا بدأت الدوائر الأكاديمية تبحث في هذا المصدر الجديد للتهديد الأمني، كما وضعت المؤسسات الدولية وصفات وآليات لمواجهة ما تفرزه هذه الدول⁵. وقد ركزت الدراسات الأكاديمية في البداية على الأداء الإقتصادي الضعيف لبعض الدول كأساس في تصنيفها كدول فاشلة.

لقد تباينت الآراء والتعريفات وحتى المسميات بخصوص الدولة الفاشلة، لكن المتفق حوله أنها دولة لا تتميز بخصائص الدولة القوية أو الناجحة التي عرفها **ماكس فيبير Max Weber** على أنها: «المجتمع الإنساني الذي يحتكر لنفسه الاستعمال الشرعي للقوة المادية في إقليم محدد، علما أن الحدود هي أحد أهم أركان الدولة»⁶. من خلال هذا التعريف نستخلص أن الدولة الناجحة تتميز عن الدولة الفاشلة بمجموعة من الخصائص، فالأولى

تتمتع بمجموعة من الأركان الأساسية هي الحدود والمجموعة البشرية وكذا سلطة سياسية تحتكر عملية تنظيم المجتمع.

كان لكل من هيلمان وراتنر **Helman and Ratner** السبق في تعريف الدولة الفاشلة حيث عرفها على أنها وحدات عاجزة عن العمل، وكذلك عرفها زارتمان **Zartman** مثل سابقه على أنها الدولة التي لا تؤدي مهامها الأساسية، أما مايكل **Ignatieff Michael** فقد قدم وجهة نظر مغايرة حيث اعتبر أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي «تفقد الحكومة المركزية فيها احتكارها لوسائل العنف المادي»، وقد اقترح **ايغنايف** بعدين للفشل الدولاتي هما: فقدان المشروعية وفقدان الفعالية.⁷

روبرت روتبرغ Rotberg Robert من جهته عرّف الدولة الفاشلة بناء على مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الدول، حيث يقول أنها دول متوترة تعاني من نزاعات داخلية خطيرة، كما أنها دول يغلب على سلوكاتها الطابع النزاعي، كذلك يرى **روتبيرغ** أنها دول تشهد تنافسا دائما بين ميليشيات مسلحة تابعة للحكومة وأخرى مناهضة لها، وتعيش اضطرابات مدنية واستياء اجتماعي. وقد وضح **روتبيرغ** أن وجود العنف في دولة ما ليس هو ما يجعل الدولة فاشلة، بل ديمومة العنف وتوجيهه ضد السلطة الحاكمة هو ما يجعلنا نطلق عليها صفة الدولة الفاشلة، لاسيما وأن الهدف من هذا العنف هو تقسيم السلطة أو الحصول على الحكم الذاتي.⁸

كذلك عرف **نعوم تشومسكي NOAM Chomsky** الدولة الفاشلة على أنها دولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار، إضافة إلى أنها تعتبر نفسها كيانا فوق القانون الداخلي أو الدولي.⁹ من جهته **فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama** ميز بين بعدين للفشل الدولاتي هما المدى والقوة، حيث يقصد بمدى الدولة مختلف الوظائف والأهداف التي تضطلع بها الحكومة، أما قوة الدولة: فهي قدرة الدول على تخطيط وتنفيذ سياساتها وفرض القوانين بإنصاف وشفافية، أي القدرة المؤسسية.¹⁰

بحث الأكاديميون المختصون في قضايا الدولة الفاشلة في مسار انهيار الدول، وعلى ضوء ذلك ميزوا بين العديد من التسميات، كالدولة الهشة state Fragile والدولة المنهارة state collapsed والدولة الآيلة إلى الفشل state failing والدولة الضعيفة weak state. بينما استعملت تسميات أخرى لوصف حالة خلال هذا المسار، فهناك من استخدم تسمية أو مفهوم شبه الدولة quasi-state وتسمية "الدول ذات الدخل المنخفض تحت الضغط" countries understress lowincome للدلالة على أحد خصائص الدولة الفاشلة، حيث هي دول ذات إمكانيات محدودة ما يجعلها تحت ضغط اللااستقرار الداخلي، أما الدولة المارقة Rogue state فهي الدولة الخارجة عن الشرعية الدولية، والتي يصنفها البعض في خانة الدول الفاشلة¹¹.

فيما يخص المحاولات التنظيرية التي بحثت في أسباب الفشل الدولاتي فقد تضاربت آراء المختصين، فروتبيرغ وزارتمان مثلاً قدما مقارنة وظيفية إذ حصرا مفهوم الدولة الفاشلة في الفشل الوظيفي. أما مقارنة الفشل المؤسسي فقد ركزت أسباب الفشل الدولاتي في فشل مؤسسات الدولة، كما ركزت مقارنة المسار على مراحل الفشل الدولاتي، بينما ارتكزت المقارنة المجتمعية في الفشل الدولاتي على عجز الدولة عن تلبية حاجات الأفراد.

تتميز الدولة الفاشلة بمجموعة من الخصائص ما أطلقت عليه تقارير الهيئات الدولية المختصة المؤشرات: تكمن أهميتها في تصنيف الدول الفاشلة أي الحكم على دولة ما إن كانت فاشلة، وقد قسمت على عدة مجالات:

المؤشرات السياسية:ويمكن إجمالها في، مدى درجة شرعية ومصادقية نظام الحكم وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، إضافة إلى تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان وتنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية. إضافة

إلى وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي على المستوى المؤسسي وتزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول.

المؤشرات الاقتصادية: أهمها عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات متفاوتة، إضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية.

المؤشرات الاجتماعية: من أبرز سماتها ارتفاع الكثافة السكانية في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد من الاحتياجات الأساسية، وتزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان داخل الدولة بشكل قسري. إضافة إلى وجود إرث عدائي لدى أفراد الشعب سواء ضد بعضهم البعض أو ضد النخبة الحاكمة، وانتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات.

والحكم على دولة ما أنها فاشلة لا يكون بضرورة توفر كل هذه المؤشرات فقد يكون، بتوفر مؤشر أو اثنين، أو خاصية أو خاصيتين من الخصائص الفرعية في مؤشرات الدولة الفاشلة.¹²

إن الدول الفاشلة سواء أكان سبب فشلها مؤسسي أو وظيفي أو مجتمعي أو قطاعي، هي دولة لا تفي بالتزاماتها اتجاه مواطنيها فيعود فشلها ذلك على أمن الإنسان فيها، فباعتقادنا لأبعاد الأمن الإنساني، يعاني الفرد من عدة تهديدات أمنية بسبب فشل الدولة، فيعاني الفرد من غياب حقوقه في الأمن البدني أو الشخصي بسبب ما تعانيه الدولة الفاشلة من نزاعات داخلية، فالدولة الفاشلة عاجزة عن بناء قدرات هجومية ودفاعية. في المجال السياسي الفرد في الدولة الفاشلة لا يتمتع بحقوقه الأساسية وحياته العامة لغياب الاستقرار المؤسسي والتنظيمي الذي يضمن للأفراد حماية أرواحهم وممتلكاتهم، أما على

مستوى الأمن الإقتصادي فإن الافراد لا يحصلون على كفايتهم من الثروات الطبيعية والموارد المالية الضرورية للحفاظ الدائم على الحد الأدنى من الرفاه الإجتماعي.

الأمن المجتمعي مغيب في الدولة الفاشلة لأنها غير قادرة على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها الثقافية، وعدم تحقيق التكامل المجتمعي وضمان تطوير هذه الرموز¹³، وبسبب الفشل المؤسساتي فهي غير قادرة على حماية البيئة ولا على التكيف مع طبيعة المناخ فيها والكوارث الطبيعية فيها. كل هذه الاختلالات تتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من عدم تمكين الافراد من الحصول على حاجاتهم الأساسية في كل القطاعات، ما يدفع بهم إلى النزوح أو الهجرة، أو القيام بحركات احتجاجية ضد السلطة الحاكمة ما يفضي في نهاية المطاف إلى استعمال العنف، إضافة إلى إمتهان الأفراد نشاطات غير شرعية.

3. قراءة في المشهد الأمني في مالي وحركياته

الواقع أن مفهوم الدولة الفاشلة قد اثار جدلا منذ بداياته الأولى، فهناك من رفضه على أساس أنه مفهوم مغرض استعمل لشرعنة التدخل العسكري أو السياسي في بعض الدول لاسيما الدول التي لها فيها مصالح مادية غالبا، وهناك مجموعة أخرى تبنت هذا المفهوم في تحليلها للظاهرة الأمنية بعد الحرب الباردة، والحقيقة أن الفشل في حد ذاته مفهوم نسبي فقد تفشل الدولة في قطاع دون آخر أو في قضية دون أخرى، ففوة الدولة ونجاحها في كل القطاعات، ليست خاصية حتمية في تطور الدول.

مالي وفقا للمؤشرات التي وضعها الصندوق من أجل السلام والتي على اساسها تصنف دول العالم، غالبا ما تصنف على أنها دولة فاشلة، لكن الحقيقة أن البعض من هذه المؤشرات غير واقعي، ولا ينطبق على الواقع المالي، لذا فمن الإجحاف في الكثير من الأحيان النظر إلى دولة حديثة النشأة بعين ومعايير دولة كبرى، ذات تجربة عتيقة في

التسيير والتنمية. لكن بالنظر إلى الإختلالات الشاملة في مالي تعتبر مالي دولة فاشلة، أي أن الحكم عليها لابد أن يكون من منظور محلي.

إنه للحديث عن وضع الأمن الإنساني في مالي لابد من التطرق للوضع الأمني الشامل في مالي، لأن مفهوم الأمن الشامل هو مفهوم متعدد الأبعاد، وكما هو معروف يغلب على الوضع الأمني في مالي الاستقرار بسبب العنف والعنف المضاد، وذلك في الحقيقة راجع إلى مجموعة من المتغيرات متعلقة بالمكان والتاريخ والمجتمع. فالمجتمع المالي متعدد الأعراق، أما الدولة المالية فهي دولة حديثة النشأة، إضافة إلى أن مالي أرض غنية بالعديد من الثروات الباطنية، هذه الخصوصيات شكلت الشرارة الأولى لحالة الأمن في مالي بالرغم من أنها خصائص إيجابية إذا نظرنا إليها بصفة منعزلة عن التدخل الخارجي.

يتميز المجتمع المالي بالتنوع الإثني وهو عامل لم يكن سببا في انعدام الأمن في مالي، لكن توظيفه من قبل فرنسا هو ما جعل منه أحد مصادر اللأمن في مالي. فعندما قررت فرنسا منح مالي استقلالها في 22 سبتمبر 1960 وقبل ذلك خلال مؤتمر برلين الذي رسم الحدود السياسية بين الدول الإفريقية، تعارضت الحدود السياسية التي قررتها فرنسا مع خريطة توزيع الإثنيات في إفريقيا عموما، فقد لعبت فرنسا أثناء تواجدها في مالي على وتر التعدد الإثني، إذ رسّخت نوعا من الكره والتناحر بين الإثنيات لاسيما بين الطوارق وباقي القبائل، ما جعل مالي تعيش موجة من العنف إلى يومنا هذا.

هذا العنف الذي انعكس مباشرة على الأمن الشخصي للأفراد، فقد كان أغلب الضحايا من المدنيين، ما دفع بالأفراد إلى الهجرة الخارجية أو النزوح الداخلي. أما على المستوى السياسي فقد أثر عامل التعدد الإثني في مالي على تشكيل الأحزاب السياسية، التي تعبر عن مصالح فئة دون أخرى، كما يؤثر ذلك لاحقا على توزيع السلطة والثروة في المجتمع المالي، أما عند وصول هذه الأحزاب إلى السلطة فإن ممارسة السلطة سيقصر على الإثنية التي ينتمي إليها

الحزب.¹⁴ على خلفية ذلك يعاني المجتمع المالي من الإنقسام بدلا من التكافل بين الإثنيات المكونة له، فبدل أن يكون هذا التنوع الإثني إيجابيا فهو سلبي على الفرد والدولة.

تعتبر الدولة القومية في مالي دولة حديثة النشأة، حيث ترجع إلى حقبة الإستقلال عن فرنسا، فبعد أن كانت السلطة السياسية في مالي قبلية تبنت مالي أنموذج الدولة القومية الغربي في بناء دولتها بحذافيره، فلم يكن مشروع الدولة في مالي نابعا من خصوصيتها السوسيولوجية. كما أن فرنسا قد حرصت على إنشاء دولة مالية تحكمها نخب موالية تتبنى سياستها، وتربطها بالنخب الحاكمة مصالح متبادلة، حيث تخدم مصالح فرنسا المادية في مالي في المقابل تدعم فرنسا النخب الحاكمة وتبقيها في الحكم. ما أنتج دولة مستوردة لا تخدم مصالح الفرد والجماعة.

ثالث مصادر اللاأمن في مالي ظاهريا عامل إيجابي له عائدات إيجابية على الأمن الإقتصادي للفرد، فكون مالي غنية بالموارد الطبيعية فهي محل تنافس دولي للحصول على تلك الموارد، حيث تحتوي على العديد من المعادن كاليورانيوم والذهب والفوسفات والجرانيت والكاولين والبوكسيت، ما جعلها دولة غنية فقيرة بسبب استنزاف ثرواتها من قبل الدول الكبرى. إضافة إلى ذلك فإن مالي تحتل موقع بوابة منطقة الساحل الإفريقي الغنية هي الأخرى بالعديد من الموارد الحيوية في إقتصادات الدول الكبرى.

تسيطر فرنسا على مناجم الماس والذهب واليورانيوم في مالي، كحق باسم تاريخها الاستعماري هناك، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلطالما كانت لها أطماع في مالي تحت مسوغ تنويع مصادر ثرواتها ومن ثم ضمان إمدادها بالموارد، إضافة إلى الهدف المعلن: محاربة الإرهاب الدولي¹⁵، بينما كان هدف الصين وروسيا في المنطقة إيجاد أسواق جديدة لسلعها وخدماتها، فقد استثمرت الصين في تشييد البنى التحتية في المنطقة كما استثمرت في

الزراعة، بينما استثمرت روسيا في المجالين العسكري والأمني، إضافة إلى استثمارها في القطاع المنجمي وقد حضيت روسيا بالقبول لعدم وجود علاقات تاريخية عدائية مع مالي.¹⁶

4. مفرزات الفشل الدولاتي على أمن الإنسان في مالي

انعكست الأوضاع الأمنية المتردية في مالي على أمن الإنسان فيها، لأن حركات اللاأمن مست كل القطاعات في البلاد، ونعرض هنا أبرز هذه التهديدات الأمنية المزمنة:

- فشل الدولة في توفير خدمة الأمن للمواطنين في ظل تنامي وديمومة موجات العنف فيها، فالدولة عاجزة عن تحرير الفرد من الخوف كأحد شروط مدرسة كوبنهاغن لإرساء دعائم الأمن الإنساني، ومالي غالبا ما تصدر تصنيفات الدول الفاشلة في العالم، لكونها دولة غير قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانية.

- تنامي ظاهرة الجريمة الإرهابية في مالي كما في غيرها من دول الساحل الإفريقي، وقد تزايد نشاط الجماعات الإرهابية بسبب عدم قدرة الدولة على تغلغلها في كامل إقليمها، وتواضع قدراتها العسكرية إضافة إلى ضعف نجاعة وفاعلية الدولة على المستوى الإقتصادي وتفشي الفقر والفساد، ما يهدد الأمن الإنساني في بعده الإقتصادي.¹⁷

- الإنتشار الواسع للجريمة المنظمة بمختلف نشاطاتها كالإتجار بالمخدرات والبشر والتجارة غير الشرعية للأسلحة وتبييض الأموال. كما تواجه الدولة المالية تحديا مهما لضمان بقائها قائمة، يتمثل في السيطرة على الشمال وحماية المواطنين هناك من ممارسات شبكات الجريمة المنظمة. ما يزيد من آثار الجريمة المنظمة على الأمن الإنساني هو تواطؤ أفراد من مؤسسات الدولة مع هذه الجماعات، ما يؤثر على حياة الإنسان، فقد شارك بعض المسؤولين في مالي في جريمة دفع الدية لإطلاق سراح بعض الأجانب المختطفين.

السمة الأخرى لأنشطة الجريمة المنظمة في مالي هي أن الحدود بين التجارة الشرعية والتجارة غير الشرعية غير واضحة، فهي غالبا قائمة على صفقات ومفاوضات غير

رسمية، بين الشبكات الإجرامية من جهة والأجهزة الأمنية والجمارك من جهة أخرى. وقد ساهمت هذه الجماعات في الإتجار في مجال الهجرة في شمال مالي، عندما حدث تمرد بقيادة الطوارق في كيدال في ماي 2006 أثناء حكم أمادو توماني توري حيث تحالفت السلطة مع قبائل برابيش ولمهر العربية وإمغاد الطارقية ضد قبيلتي إيفوغاس والعندان من الطوارق لإحكام السيطرة على الشمال، من خلال دعمهم في جرائمهم المنظمة غير الشرعية، كتهريب الكوكايين بين عامي 2007/2008. حيث شارك المقدم لمانه ولد بوضابط في الجيش النظامي المالي في اشتباك في أوت 2007 لحماية شحنة كوكايين مقابل مبلغ مالي.¹⁸

وقد كانت شبكات الجريمة المنظمة المستفيد الأول من النزاعات الإثنية في مالي، فقد حققت ما بين 500 إلى 800 مليون دولار أمريكي من بيعها للأسلحة.¹⁹

- موجات الهجرة غير الشرعية الخارجية أو حركات النزوح الداخلي، وأبرز اسبابها هو البحث عن سبل العيش بسبب سوء المناخ من جهة وانعدام الأمن من جهة أخرى.

لقد كان لهذه التهديدات الأمنية في مالي الأثر البالغ على القطاعات الأساسية للأمن الإنساني في مالي، فعلى مستوى الأمن الغذائي حذرت هيئة الأمم المتحدة من أن أكثر من 1.3 مليون فرد يواجهون أزمة الجوع في مالي²⁰، كما أعلن رئيس الوزراء السابق لمالي بوبوسيبي عام 2019 أن الوضع الغذائي في كل من تومبوكتو وغاو وموبتي مقلق، فحوالي 16.7 بالمائة من السكان ما يعادل حوالي 3 ملايين و250 ألف شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم 24 ألف شخص يحتاجون دعماً غذائياً مستعجلاً.²¹

صحياً أثرت النزاعات الدائمة في مالي على عمل المرافق الصحية فيها، ما جعل من حصول الأفراد على الرعاية الصحية صعباً دون مساعدة خارجية، فغداة أزمة 2012 إنهارت جل الخدمات العمومية ومنها خدمة الرعاية الصحية، فمستشفى غاو الإقليمي والمركز الصحي في كيدال تمكن من العمل بفضل المساعدات الخارجية.²² إضافة إلى أن مالي

مهددة دائما بخطر ظهور أوبئة مثل حمى لاسيا والكوليرا، والتي تعاني من نقص حاد في لقاحاتها وأدويتها.

على مستوى الأمن البيئي فيمكن التهديد الذي تشكله البيئة على الإنسان، من خلال تأثيرها في القطاع الإقتصادي، إذ تعاني منطقة الساحل الإفريقي عموما من التغير المناخي والإحتباس الحراري، فوفقا لدراسة قامت بها المنظمة الدولية للأرصاد الجوية اعتبر عام 2010 واحدا من أشد ثلاث أعوام حرارة في إفريقيا ومناطق من آسيا، وكان لذلك تبعات سلبية على إمدادات الغذاء والماء، وقد حذر وزير البيئة الكندي آنذاك أن التغير المناخي قد يتسبب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، كما قد يشكل تغير المناخ سببا لنشوب النزاعات، وسيتجاوز عدد المهاجرين البيئيين في العالم حوالي 300 مليون فرد بحلول 2050 وأغلبهم أفارقة. إضافة إلى مشكلة التصحر الناتجة عن موجات الجفاف المتتالية ما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي في إفريقيا. فبحلول 2025 ستراجع الأراضي الإفريقية بنسبة 25 بالمائة عن توفير الغذاء للسكان. إضافة إلى ذلك تعاني إفريقيا عموما من نقص المياه، فحوالي 132 مليون نسمة في العالم ومعظمهم من إفريقيا وآسيا يعانون من هذا المشكل، كما أن أغلب مناطق الصراع المائي موجودة في إفريقيا، وتتحول أغلبها إلى نزاعات مسلحة.²³

الأمن الشخصي في مالي مهدد بسبب الحروب الأهلية فيها، حيث الحق في الحياة مهدد واستقرار الأفراد في قراهم وأراضيهم ليس ممكنا، فأعداد النازحين الداخليين والمهاجرين في تزايد مستمر. وحتى الأمن المجتمعي مهدد إن لم نقل أنه غير موجود أصلا، فأغلب سكان مالي لا يملكون الحق في التعبير عن خصوصياتهم، ولا في إعادة إنتاج وتكييف هذه الخصوصيات، ما يهدد مالي بالإنقسام.

فالتكامل المجتمعي غير محقق، ما جعل من مالي تقع في معضلة أمنية مجتمعية مزمنة، ما انعكس على الأمن السياسي في مالي إذ تتمتع الإثنية المسيطرة على السلطة وعلى الجيش النظامي، بجل حقوقها وحرياتهما بينما تحرم باقي الإثنيات من حقوقها، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى غياب شرعية الدولة لصالح القبيلة، لذا فالشرعية في مالي منقسمة بين الدولة والقبيلة بما أن الولاء منقسم بينهما.

تعاني مالي من اختلالات عميقة في قطاعها الإقتصادي بسبب هشاشة منظومتها الإقتصادية، فالبنى التحتية فيها مدمرة عن كاملها ما يؤثر سلبا على عائداتها الاقتصادية، ومن ثم على الأمن الإقتصادي للأفراد، إضافة إلى التأثير السلبي لتغير المناخ على عائدات قطاع الزراعة. إضافة إلى أن التنافس الدولي على ثروات المنطقة جعلها لا تستفيد منها مباشرة، وتبقى العائدات مقتصرة على النخبة الحاكمة دون غيرها.

5. مقترح لإرساء الأمن الإنساني في مالي

للخروج من حلقة التخلف تم اقتراح العديد من المشاريع والآليات، منها المقاربة التنموية التي راهنت عليها الجزائر لإخراج مالي من حالة الفشل، بينما كانت المؤسسات الدولية تعتمد مقاربة تقوم على المساعدات، لكن أبرز سلبية لها هو خلق الإتكالية لدى الماليين على هذه المساعدات الجاهزة، وعدم التفكير في حلول محلية وجدية.

مقترح آخر يركز على تقويم مسار بناء الدولة ماعبر عنها فوكوياما بإعادة بناء الدولة وفق طبيعة المجتمع المالي، فالدولة هي نتاج مؤسسات المجتمع. وبذلك سيتحقق الإنسجام بين القبيلة والدولة وتخدم كل منها الأخرى فيصبح بينهما التكامل بدل الإنقسام. وتعتبر هذه المقاربة ذات أولوية وذلك في سبيل إرساء الاستقرار في مالي ومن ثم تحقيق الأمن الشامل الذي يخدم أمن الإنسان في مالي.

كمقترح آخر نرتئي إعادة صياغة أركان الدولة المالية وفق ما يقتضيه الواقع المجتمعي لمالي، إذ لا بد أن ينعكس العامل الإثني في السلطة السياسية لتفادي الصراعات على السلطة، ولإرضاء كل مكونات المجتمع ومن ثم القضاء على مظاهر انعدام الأمن والاستقرار السياسي، وكما أن ذلك سيشكل ضمانا للسلطة الحاكمة للحصول على الشرعية والمشروعية.

أيضا على الدولة المالية إعادة مراجعة مفهوم المصلحة القومية، وإقصاء العامل الخارجي منها فمالي تقدم ثرواتها للدول الأجنبية مقابل خدمة مصالح ضيقة عوض الصالح العام.

مما سبق نستخلص أن هناك نوعين من المقاربات: مقارنة جذرية وأخرى إصلاحية، تتمثل الأولى في إعادة بناء الدولة وإعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة، وكذا إعادة صياغة مفهوم المصلحة القومية. أما الثانية فتتضمن في ارساء تنمية شاملة مستدامة وذاتية، لتقضي على مشاكلها دون مساعدات خارجية مغرضة، إضافة إلى بعض التعديلات والإصلاحات القانونية وتعديل الدستور.

6. خاتمة

من خلال ما عرضناه تجلّى بوضوح أن أمن الإنسان في مالي بوضعه المزري، تأثر بشكل كبير بفشل الدولة المالية، فقد تبين أن من أبرز التداعيات على الأمن الإنساني في مالي المأزق الأمني المجتمعي، الذي كان بسبب انقسام المصالح بين مختلف مكونات المجتمع، إضافة إلى الفقر الذي يعاني منه الأفراد وعدم توفر أدنى الحقوق والحريات العامة والحاجات الإنسانية الأساسية. من المؤكد أن الوضع في مالي صار يستلزم تدخلا عاجلا وحاسما لإعادة تصحيح مسار بناء الدولة، بما أن التعثر في بنائها شكل السبب الأساسي

لكل المعضلات الأمنية التي تعانيها مالي، فليست المساعدات التي تقدمها مؤسسات دولية حلا وإنما فقط مساعدة إنسانية لإنقاذ الأرواح التي تزهق بسبب الجوع والعنف.

ما يجعل من هذه المعضلات شأنا عالميا وإقليميا، هو عدم قدرة مالي على مراقبة كل ما يعبر حدودها، فانتقالها إلى دول الجوار يخلق مشاكل من نوع آخر، ما جعل من دول الجوار لا سيما الجزائر معنية مباشرة بما يحدث في مالي، فما الذي يمكن أن يكون حلا لما يحدث في مالي بدل المقاربة التنموية التي اقترحتها الجزائر ولم تؤت ثمارها حتى اليوم؟

7. الهوامش والمراجع

¹ الموسوعة السياسية، الأمن الإنساني، الأمن الإنساني

<http://political-encyclopedia.org/dictionary/>

² مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانات أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 2 العدد 5، 2017، ص، 169.

³ أزروال يوسف، الأمن الإنساني: دراسة نظرية، الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 2، 216، ص، 194.

⁴ محمد أحمد على العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، <http://www.policemec.gov.bh/mcms-store/pdf/26/11/2017>

⁵ عدنان كاظم جبار،

⁶ John Emeka Akude The failure and collapse of the African state: on the example of Nigeria (FRIDE, Comment, September 2007) net p,1.

⁷ Ibidem, p,1.

⁸ ROBERT I. Rotberg, "The new nature of nation-state failure", (The Washington quarterly, summer 2002), p,p. 85,86.

<https://www.belfercenter.org/sites/default/files/legacy/files/Nation-State%20Failure.pdf>

⁹ نعيم تشومسكي، "الدولة الفاشلة"، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص، 8.

¹⁰ فرانسيس فوكوياما، "بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة، مجاب الإمام، (الرياض، العبيكان، ط1، 2007)، ص، 50.

¹¹ PAULINE H. Baker: «Fixing failing states: The new security agenda» <http://www.journalofdiplomacy.org/winter/spring2007>

¹² تعريف الدولة الفاشلة 2016/06/09 Political-encyclopedia.org

¹³ عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائر، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص، 16.

- ¹⁴ تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية، مجلة رؤية تركية، العدد 4، ديسمبر 2015،
<https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentarie>
- ¹⁵ بوعلام برزيق، المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التكك، www.moonpost.com
- ¹⁶ عبد النور بن عنتر، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل،
www.studies.aljazeera.net/8/7/2021
- ¹⁷ قصار الليل جلال والقريعي هشام، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة الإقتصاد والقانون، العدد 2، ديسمبر 2018، ص، 230، 231.
- ¹⁸ وولفرام لاتشر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء.
www.carnegie-mec.org
- ¹⁹ فليج غولان وين دهقان الأزهاري علاء الدين، أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 2، ماي 2020، ص، 283.
- ²⁰ أخبار الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي: ارتفاع عدد الجوعى في منطقة وسط الساحل في خضم انتشار كوفيد
19، www.news.un.org/ar/story/2/4/2020
- ²¹ مقتبس من موقع www.saharamedia.net/24/05/2019
- ²² مالي: الحصول على الرعاية الصحية مازال يشكل تحدياً في الشمال، www.icrc.org/ar/doc
- ²³ سلاف نعيمة، التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي على ليبيا، القانون العقاري والبيئة، المجلد 6، العدد 1، 2018.